لعب

لعب[1] هذا الذى تتورط فيه الوزارة من وقت إلى وقت حين تبرم لتنقض ، وتبنى لتهدم ، وتقدم لتحجم ، وتتخذ القرار اليوم لتلغيه إذا كان من الغد . لعب هذا كله ولكنه لعب خطر على أموال الدولة وهيبة الحكومة وأخلاق الناس . ولو أن الوزارة تورطت فيه عن خطأ أو عن ضرورة ملجئة مرة أو مرتين ، لجاز أن نعتذر لها منه ، وأن نقول كما يقول الفرنسيون : إن مرة واحدة لا تنشىء العادة . ولكن الوزارة لا تقدم على هذا اللعب مخطئة ولا مضطرة ، وإنما تقدم عليه فيما يظهر لأنها تحبه وتهواه ، وتراه أصلا من أصول الحكم ، وفنا من فنون السياسة ، وأسلوبا من أساليب التدبير .

هذا وزير التقاليد[1] يقيم الدنيا ويقعدها ، ويدفع وزارته ويدفع الجامعة معها ، ويدفع معهما البرلمان إلى عمل متصل وجهد عنيف ، ليقلب نظم الجامعة رأسا على عقب ، وليستصدر لها القوانين الجديدة التى تضيق من استقلالها ، وتحد من سلطانها ، وتجعل أهم أمورها

---

(١) ٢٦ - ٨ - ١٩٣٣

(٢) هو محمد حلمى عيسى باشا ، اطلق طه حسين لقب وزير التقاليد

إليه ، لأن الجامعة فيما يقال لم تحسن تدبير استقلالها ، ولا التصريف لأمورها ، فكانت تشط وكانت تجور عن قصد السبيل . فلم يكن بد من أن يقام رئيسها الأعلى وصيا عليها ومسيطرا على شئونها ، يعصمها من الشطط والجور ، حتى إذا صدرت القوانين وأقيم بناء النظام الجديد وتمدح به وزير التقاليد وأصدقاؤه فى حزب الاتحاد ، كان الوزير نفسه أول هادم لهذا البناء ومتجاوز لهذا النظام ، ومحطم لقيود هذه القوانين . والناس لم ينسوا بعد قصة العميد فى كلية العلوم ، تلك الفضيحة التى لا تحتمل إلا فى مصر ، ولا تساغ إلا فى مصر ، فقد اجتمع مجلس الكلية واختار المرشحين لهذا المنصب مصريين جميعا ، وعدل عن العميد الإنجليزى القديم .

وكان حتما على الوزير ، وهو الذى استصدر القانون الجديد ، وضيق سلطان الوزير فى تعيين العميد ، كان حتما على الوزير أن يختار عميد الكلية بين مرشحيها لا يعدوهم ولا يتجاوزهم ، ولا يسعى إليهم بالترغيب والترهيب ليغريهم أو ليخيفهم ، ولكن الوزير لم يفعل شيئا من ذلك وإنما سعى الرسل والسفراء بينه وبين المرشحين ، فلما لم يوفق رسول ولم ينجح سفير دعاهم الوزير إليه فكان حوار بدأ لينا ظريفا ، وانتهى ثقيلا عنيفا . وكانت نتيجته أن نزل المرشحون كلهم أو بعضهم عن حق كان يضمنه لهم القانون ، ودعى مجلس الكلية دعوة سريعة لا يشبهها فى السرعة إلا عودة رئيس الوزراء وصاحبيه بعد نقل المندوب السامى ، واجتمع المجلس فى جو ملكته الكهرباء ، وأدخل المجلس بين المرشحين ذلك العميد الإنجليزى ، وأسرع الوزير

فأهدى إليه هذا المنصب واقتنع المصريون بمنصب الوكيل[1] .

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ ألف قرار وقرار يوقف بها الترقيات والعلاوات ، وكان مجلس الوزراء يتجاوز هذه القرارات من حين إلى حين فى شىء من التحفظ والاستحياء ، وكان الناس ينكرون عليه ذلك ويلومونه فيه ، ولكن رئيس الوزراء همّ بالسفر وكان مريضا ، فرق قلبه لكبار الموظفين فاستثنى منهم مجلس الوزراء طائفة صالحة منحها ما شاء الله أن يمنحها من ترقية أو علاوة . وكأن مجلس الوزراء أشفق من فضيحة هذا الاستثناء وكره موقعه من نفوس الموظفين الذين لم تسمح لهم الأيام بهذه المزايا العالية المؤهلة للعلاوة والترقية ، فأظهر فتح الباب على مصراعيه وجعل الاستثناء قاعدة ، وأطمع عددا ضخما من الموظفين فى علاوات ستوزع عليهم فى وقت قريب . وسافر رئيس الوزراء والموظفون بين راض قد ظفر بما يريد ، وطامع ينتظر ما يتكشف عنه الغيب . ومضى الأسبوع والأسبوع ، ثم مضى الشهر والشهر وصغار الموظفين ينتظرون ويطمعون ، والوزارة تمنحهم من حين إلى حين وعدا ، وتظهر لهم من حين إلى حين ميلا إلى البر والوفاء . ومازال الموظفون ينتظرون إلى الآن ، ولكن مدير الأمن العام لم ينتظر أو لم يطل انتظاره ، فقد طلبت له العلاوة ، فما أسرع ما قبلتها المالية ، وما أسرع ما وثب مدير الأمن العام من مائتين وألف إلى خمسمائة وألف .

---

(١) طلبت دار المندوب السامى الإبقاء على العميد الإنجليزى

ورق المساعد لمدير السكك الحديدية استثناء ترقية فعلية إلى الدرجة الأولى فى أكتوبر سنة ١٩٣١ ، ثم زيد مرتبه استثناء سنة ١٩٣٢ ، ثم يقال إن مجلس إدارة السكك الحديدية كان ينظر صباح اليوم فى أن يمنحه استثناء علاوتين اثنتين ، ونظن أننا الآن فى سنة ١٩٣٣ ، ومعنى هذا أن هذا الموظف الكبير قد عقد اتفاقا مع الاستثناء على أن يلقاه مرة فى العام ، وأن الوزارة قد شهدت على هذا العقد وأمضته وأعانت وما زالت تعين على أن ينفذ تنفيذا دقيقا . فإذا شئت أن تتلمس اسما لهذا النحو من تدبير الوزارة لأموال الدولة وتوزيع الوزارة للقرارات الحازمة الصارمة ، ونقض الوزارة لهذه القرارات بالقياس إلى فريق دون فريق من الموظفين ، واستصدار الوزارة للقوانين وخروج الوزارة على هذه القوانين ولما يمضى على صدورها أسابيع ، إذا شئت أن تلتمس اسما لهذا النحو من التصرف فإنك واجد أسماء كثيرة ، أخفها وأيسرها اللعب .

ولسنا نكره للوزارة أن تلعب فاللعب حق للناس جميعا ، وإنما نحب أن يكون لعب الوزارة بريئا لا يسىء إلى أموال الدولة ، ولا يسىء إلى هيبة الحكومة ، ولا يسيىء إلى أخلاق الناس . والوزارة توافقنا من غير شك على أن هذه التصرفات التى ضربنا لبعضها الأمثال ، ليس من شأنها أن تعصم أموال الدولة من التبذير . فمهما يكن مدير الأمن العام ومساعد مدير السكك الحديدية ، ومهما يكن حظهما من الكفاية وإحسانهما إلى الدولة ، فإن الوقت الذى نحن فيه لا يسمح بزيادة المرتبات لا سيما إذا كانت هذه الزيادة قائمة على

الاستثناء المتكرر ، وعلى المخالفة الصارخة للقرارات التى اتخذها الوزراء أنفسهم .

والوزارة توافقنا على أن الناس كثيرا ما يتخذون الحكومة قدوة لهم فيما يأتون من الأعمال . فإذا اتخذها الناس قدوة لهم ، فإنهم سيؤثرون التردد على الثبات ، واللعب على الجد ، والإسراف على القصد والعبث بالمال على الاحتياط فى إنفاقه ، والمحاباة على الإنصاف . وكل هذا مفسد لأخلاقهم ، دافع لهم إلى الشر فى حياتهم الخاصة والعامة .

أفلا تفكر الوزارة فى هذا كله فتأخذ نفسها بشىء من الجد ولو قليل فإذا عجزت عن هذا التفكير فهل يعجز البرلمان عن أن ينبهها إليه ويحثها عليه ؟ فإن عجز البرلمان عن ذلك ، فهل يعجز الإنجليز المحايدون عن أن يشيروا من طرف خفى دون خروج على الحياد طبعا ؟

إن هذا العبث ليس من شأنه أن يعين على بقاء الوزارات أكثر من ثلاثة أعوام . ومن يدرى ؟ لعل الإنجليز قد أشاروا إلى ذلك ، ولعل نقل المندوب السامى فن من فنون هذه الإشارة . فان الإنجليز مهرة فى هذه الفنون .